

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٢١**

الأربعاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوفين/الملك فيليب	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد فولمر
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيريغار
	تونس	السيد الأديب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أوجي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

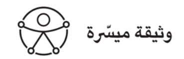
إدماج حماية الطفل في عمليات السلام

رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2020/97)

2003614 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

إدماج حماية الطفل في عمليات السلام

رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2020/97)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب بحضور صاحبي الجلالة ملك وملكة البلجيكيين.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيدة جو بيكر، رئيسة المجلس الاستشاري لهيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة.

ينضم السيد شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/97، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على المجلس نص بيان أدلى به الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. سأحجم عن قراءة النص بصوت عال، ولكن أود أن أشير إلى أن مجلس الأمن يرحب في هذا البيان، من بين أمور أخرى، بوضع توجيهات الأمم المتحدة بشأن حماية الطفل في عمليات السلام، ويشجع الأمين العام على نشر هذه التوجيهات وتعزيز استخدامها في عمليات الأمم المتحدة للسلام والوساطة، ويشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في عمليات السلام والوساطة على استخدام التوجيهات العملية كأداة. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2020/3.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالفرنسية*): في هذا اليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، يسرني أن أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن لعرض توجيهات الأمم المتحدة للوسطاء، التي تروم تحسين حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. بكل بساطة، ينبغي ألا يشارك الأطفال أبدا في النزاعات. ومع ذلك، وكما ذكرت غراسا ماشيل في تقريرها التاريخي لعام ١٩٩٦،

”يقع ملايين الأطفال في براثن نزاعات لا يكونون فيها مجرد متفرجين، بل أهدافا.“ (A/51/306، الفقرة ١)

ويشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة أكثر من نصف السكان في البلدان المتأثرة بالحروب. وهؤلاء الأطفال الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم من أثرها هم من بين أشد الناس ضعفا. ويعيش نحو ٢٥٠ مليون طفل في بلدان متأثرة بالنزاعات. وقُتل أو شُوِّه في عام ٢٠١٨ ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ طفل أثناء النزاعات. ويعتبر ذلك أعلى معدل منذ عام ١٩٩٦ حين أنشأت الجمعية العامة منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وتم توثيق ما يربو على ٢٤ ٠٠٠ حالة

عنف والتحقق منها، مقارنة بـ ٠٠٠ ٢١ حالة في عام ٢٠١٧. وتحرم الهجمات على المستشفيات والمدارس الأطفال من فرص التعليم والعلاج والرعاية الطارئة وترغم الأسر على مغادرة ديارها. وكثيرا ما يتعرض الأطفال للفظائع في مناطق الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي والاختطاف. بل يُدرَّب بعضهم على استخدام الأسلحة الفتاكة أو يستخدمون بوصفهم طهاة أو سُعاة. ويقينا أن لمثل هذا العنف آثار صادمة طويلة الأمد على الأطفال والمجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. ويزيد من الشعور بالاستياء والإحباط المؤديين إلى التطرف ويسبب دوامة من التوتر والعنف.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر المجلس على تعاونه المنتظم في هذه المسألة من خلال عدة قرارات اتخذها على مدى الـ ٢١ عاما الماضية. وأحرزنا بعض التقدم في إذكاء الوعي بالانتهاكات، ويعزى ذلك جزئيا إلى آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها المجلس في عام ٢٠٠٥. ومع أن الإحصاءات التي أسفرت عنها الآلية لا تزال غير كاملة إلا أنها ترسم صورة قاتمة وتثير مسائل تتعلق بالمسؤولية والامتثال. وسيكون بوسعها مع مرور الوقت أن تؤدي إلى تغيير السلوكيات ومنع الانتهاكات الجسيمة وحماية الطفل. وتعمل ممثلتي الخاصة على تحسين حماية الأطفال من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ميانمار واليمن وفي جميع أنحاء العالم. ويعدُّ جنوب السودان مثالا للكيفية التي يمكن أن تجمع بها حماية الأطفال أطراف النزاع معا وتسهم في بناء الثقة والسلام. ووقعت الأطراف في اتفاق السلام على خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال مع الأمم المتحدة بحضور ممثلتي الخاصة في جوبا الأسبوع الماضي. ويأتي هذا الاتفاق في لحظة حاسمة بالنسبة لجنوب السودان ومن شأنه أن يبني الثقة بين الطرفين في سياق عملية سلام تواجه عقبات كثيرة كما يعلم الأعضاء.

وفي أماكن أخرى حُذف ١٢ طرفا من أطراف النزاع من قائمة المسؤولين عن الانتهاكات بعد الامتثال لالتزاماتهم بموجب خطة العمل. وأدت المناصرة المستمرة إلى إحداث تغييرات في القانون وتحسين التعاون مع الجيش والإدارات الحكومية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أنشئت وحدات لحماية الأطفال في جميع المقاطعات، فضلا عن تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم. وساعدت الحملات، بما فيها حملة ”أطفال لا جنود“ والقانون الجديد بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاعات على التوصل إلى توافق عالمي في الرأي بعدم استخدام الأطفال في النزاعات مطلقا. لكن وبالرغم من هذه الجهود لا تزال الإحصاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع في ازدياد مستمر. ولا تأخذ تلك الزيادة بإذكاء الوعي وتحسين أنشطة الرصد. بل هي نتيجة لاستمرار وتفاقم الأعمال العدائية والاستهتار المشين بحياة المدنيين. وبالتالي، يجب علينا جميعا أن نفعل المزيد.

وتعدّ التوجيهات العملية للوسطاء التي نطلقها اليوم بمثابة الخطوة التالية في استراتيجيتنا لوضع الأطفال في صميم جهودنا في مجالات الحماية وبناء السلام والوقاية. وهي تسلم بوجوب مراعاة احتياجات الطفل وحقوقه في جميع مراحل النزاع، بدءا من جهود الوقاية وصولا إلى الوساطة والتعافي عن طريق التنمية المستدامة الشاملة. وتستند تلك التوجيها إلى مبادئ تنص على حظر التمييز وإعطاء الأولوية لمصالح الطفل. وتوفر أيضا الوسائل للوسطاء والمفاوضين لإجراء تحليل للنزاعات استنادا إلى حقوق الطفل، وترحب بمشاركة الأطفال وتعاونهم المقترنين بالدعم المناسب. ويمكننا تحقيق نتائج ملموسة لصالح الطفل والسلام بواسطة إدماج تدابير محددة لحماية الطفل في عمليات السلام. وعندما أنهت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي تجنيد الأطفال واستخدامهم، ساعد ذلك في بناء الثقة وشكّل قوة دافعة لعملية السلام قدما.

وأشكر جميع الذين شاركوا في وضع التوجيهات، ولا سيما ممثلتي الخاصة السيدة فيرجينيا غامبا، وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وإدارة عمليات السلام واليونيسيف

وأصحاب المصلحة الآخرين من ذوي الخبرة الملموسة في مجالات الوساطة وحماية الطفل في أوساط المجتمع المدني.

وأحث بقوة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوسطاء وغيرهم من الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاستفادة الكاملة من التوجيهات وتعميمها على أوسع نطاق كي يكون لها أعظم تأثير ممكن. ومع ذلك، تظل هذه التوجيهات غير كافية بالرغم من أهميتها. وأحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة لإعطاء الأولوية لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وإن ممثلتي الخاصة لعلى أهبة الاستعداد لدعم جميع الدول الأعضاء في تلك الجهود. وهي تفعل ذلك على وجه الخصوص حاليا في مالي وسوريا واليمن.

وكنت قد وقفت في أيلول/سبتمبر الماضي في المرج الشمالي لمجمع الأمم المتحدة ورأيت نحو ٣ ٧٥٨ حقيبة ظهر وضعها زملاؤنا في اليونيسيف لترمز إلى مقبرة. وكانت كل حقيبة ظهر ترمز إلى طفل قُتل أثناء النزاع في عام ٢٠١٨. ولا شك أن ذلك الوقوف في مقبرة الأحلام كان مؤلما، وإني على يقين من أن الكثيرين هنا قد شعروا بذلك بأنفسهم. وبصفتنا قادة فإن من واجبنا الأساسي أن نبذل كل ما في وسعنا لحماية الأطفال – مستقبلنا – من فوضى وجنون الحروب التي لا صلة لهم بها. وقد بدأنا معا إحراز تقدم، ولكن من الضروري أن نواصل السير على ذلك الطريق، وأحث الأعضاء على أن يجعلوا ذلك أولوية للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي، والرئاسة البلجيكية على إدراج هذه المسألة الهامة في مناقشاتنا. وأود أن أشدد على الطابع الاستثنائي للخطاب الذي ألقاه جلالة الملك فيليب، ملك البلجيك، أمام مجلس الأمن اليوم. وأدرك مدى عمق التزامه إزاء الشباب بصفة عامة وإزاء الشباب الذين يواجهون أوضاعا هشة على وجه الخصوص. ولديه اهتمام خاص بعمليات المصالحة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات ونحن نوافقه على ذلك. وسيرتقي بيانه في هذه القاعة بمستوى الهدف النبيل المتمثل في حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وهو موضوع أدرجته بلجيكا منذ أمد بعيد في جدول الأعمال الدولي للأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن الاتحاد الأفريقي،، ولكن قبل كل ذلك عن طريق الدعم الذي يقدمه جلالة الملك إلى اليونيسيف والتعاون الإنمائي.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بالالتزام الذي أبدته جلالة الملكة ماتيلد. وشاركت، بصفتها رئيسة فخرية لليونيسيف – بلجيكا ومدافعة عن أهداف التنمية المستدامة في العديد من البعثات الإنسانية ولا سيما في القارة الأفريقية. وما برحت صاحبة الجلالة تشدد على أهمية حقوق الطفل. وأعلم مدى اهتمامها بمسألة إعادة التأهيل البدني والنفسي للأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة وأشكرها على ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر الرئاسة على الدعوة التي وجهتها لنا للمشاركة في هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن إدماج أحكام حماية الطفل في مفاوضات السلام واتفاقات السلام ووقف إطلاق النار. ويجب وضع الأطفال في صميم جهودنا جميعا لمنع نشوب النزاعات العنيفة وحلها، بما في ذلك اتخاذ تدابير ملموسة لتفادي جميع أشكال الانتهاكات والإهمال والاستغلال والتصدي لها. ويجب إعطاء الأولوية لمصالح الطفل الفضلى خلال مفاوضات السلام ويجب ألا ينطوي أي قرار ذي صلة على أي من أشكال العنف ضدهم.

ويؤثر النزاع بشكل كبير على الأطفال الذين قد يصبحون ضحايا للمشاركة القسرية في النزاعات أو يقتلون أو يشوهون أو يجندون أو يُستخدمون أو يُستغلون جنسيا أو يُتّجر بهم أو يحرمون من الحصول على المساعدة الإنسانية. وتتعرض

المدارس والمستشفيات للهجوم، ما يمنع الأطفال من الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية في انتهاك للقانون الدولي. ومن الضروري ليس منع انتهاكات حقوق الطفل فحسب – بوصفه جزءا لا يتجزأ من تحقيق السلام المستدام – بل لا بد من التصدي لها قبل نشوب النزاعات وأثناءها وما بعدها أيضا. وتؤدي انتهاكات حقوق الطفل التي لم يتم التصدي لها إلى إدامة ثقافة الإفلات من العقاب والجور والخروج على القانون. وربما يكون ذلك سببا في نشوب النزاع بداية وتوفر أرضا خصبة للانتكاس إلى النزاع العنيف.

وإذا أريد إسكات الأسلحة على نحو مستدام في أفريقيا، يجب حماية الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق الأطفال ورفاههم، من خلال سيادة القانون. وهذا أحد المبادئ التي تقوم عليها منظومة السلم والأمن الأفريقية، وجهود الاتحاد الأفريقي في منع الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها.

وبالنظر إلى الأثر المدمر للنزاع العنيف على الأطفال، ولا سيما على تدهور حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، من الأهمية بمكان أن تدرج جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات الوساطة والسلام خطاب وأحكام حماية الطفل في اتفاقات السلام.

ومن المهم التأكيد على أن مجلس السلام والأمن التابع لنا، في جلسته ٤٩١ المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥ في أديس أبابا، أكد من جديد أنه ينبغي أن يدرج الاتحاد الأفريقي مصالح الأطفال في اتفاقات السلام، في ترتيبات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، ولجان تقصي الحقائق، والمصالحة، لما بعد العنف.

وعلى مر السنين، استثمر الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية الوقت والموارد لضمان تناول عمليات واتفاقات السلام بانتظام لانتهاكات حقوق الطفل، ومنعها، فضلا عن توفير المشاركة الهادفة للأطفال في جهود صنع وبناء السلام في القارة. وهناك عدة أمثلة ملموسة على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء في هذا الصدد، بما في ذلك اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠؛ واتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ في السودان؛ والاتفاق المتعلق بحلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥؛ والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في العام الماضي.

وفي بوروندي، وبالإضافة إلى الإعلان الذي تم الاتفاق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي كلف الطرفين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأطفال المجندين أو المستخدَمين، نص اتفاق أروشا على عدم استخدام أي طفل مباشرة في النزاع المسلح، وأن تجري حماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح. وقد ألزم اتفاق السلام الشامل، من جانبه، الموقعين عليه بتسريح جميع الأطفال الذين في صفوفهم، وأنشئت لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للإشراف على ذلك. وينص أحد أحكام اتفاق جنوب السودان لعام ٢٠١٥ على أن يولى الطرفان اهتماما خاصا للأطفال المتضررين من النزاع، كما ينص على إقامة نظام عدالة انتقالية ملائم للأطفال. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث كان لي شرف التوسط في اتفاق السلام، تناولنا جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ووفرنا نظاما كاملا للرصد والتحقق برئاسة الاتحاد الأفريقي.

وفي حين أن منظمتنا القارية، الاتحاد الأفريقي، تمتلك هذه التجربة الثرية التي تُدمج حقوق الطفل وحمايته ورفاهه في عمليات السلام، فإننا لم نضع بعد إطارا معياريا أو مبادئ توجيهية للقيام بذلك. ولهذا السبب رحب الاتحاد الأفريقي بالحوار الرفيع المستوى الذي نظمه في العام الماضي مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بالشراكة مع حكومة بلجيكا، في بروكسل، وشارك في هذا الحوار، للتداول بشأن مشروع توجيهات عملية لإدماج قضايا حماية الطفل في عمليات السلام.

وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى سياستنا المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات دعم السلام، أرحب وأفخر بإسهام الاتحاد الأفريقي في التوجيه العملي للأمين العام للوسطاء من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وستكون هذه أداة لا تقدر بثمن ليس لوسطاء الاتحاد الأفريقي ومبعوثيه الخاصين فحسب، بل أيضا للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المشاركة في عمليات السلام.

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى تقديري لبلجيكا وملكها فيليب والملكة ماتيلده على تهيئة هذه الفرصة في الوقت المناسب لنا جميعا للإسهام في استعادة الابتسامات الغالية على وجوه أطفالنا وإعطائهم الأمل في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد شرقي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيكر.

السيدة بيكر (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم باسم قائمة مراقبة الأطفال والصراع المسلح، وهي شبكة عالمية من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المكرسة لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

في عام ١٩٩٦، عندما قدمت غراسا ماشيل دراستها الجوهرية عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (انظر A/51/306)، أعربت عن أسفها لعدم اعتراف أي معاهدة سلام حتى ذلك الحين بوجود الجنود الأطفال. وقالت إنه بدون هذا الاعتراف، لا يمكن أن يكون هناك تخطيط فعال من أجل السلام. ومنذ ذلك الحين، دعا مجلس الأمن مرارا إلى إدراج حماية الطفل في عمليات السلام. ولكن في الواقع، لا تزال اتفاقات السلام التي تتناول حماية الطفل نادرة. فهي الاستثناء، وليست القاعدة.

وأجرت قائمة المراقبة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تحليلا لاتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام لتقييم مدى معالجتها لحماية الطفل. وقد شعرنا بالإحباط الشديد بسبب النتائج. لقد نظرنا في جميع الوثائق في قاعدة بيانات اتفاقات السلام التابعة لإدارة الشؤون السياسية، التي تعود إلى عام ١٩٩٩، وهو العام الذي تناول فيه مجلس الأمن لأول مرة مسألة الأطفال والصراع المسلح. وشملت الوثائق اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار، فضلا عن الإعلانات وغيرها من البلاغات.

ووجدنا أنه من بين ٤٤٤ وثيقة، كان أقل من ١٨ في المائة منها يتضمن أحكاما لحماية الطفل، وكثير منها لم يفعل ذلك إلا بأعم صيغة – وكمثال على ذلك، بالدعوة إلى حماية النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وهذا ببساطة ليس جيدا بما فيه الكفاية. فنحن نعلم أن الأطفال يعانون بشكل غير متناسب في الحرب؛ وأنهم أيضا يستفيدون بشكل أقل في ظل السلم.

إن عمليات واتفاقات السلام تفعل ما هو أكثر من إنهاء الحرب. فهي تضع إطارا لمرحلة انتقالية وخطة سياسية واجتماعية واقتصادية للسلام. وهي تحدد أولويات للاستثمار وتخصيص الموارد بعد انتهاء الصراع. وعندما يُستبعد الأطفال، تصبح احتياجاتهم وحقوقهم خفية. وتكون النتيجة نقص الاستثمار والافتقار إلى البرامج البالغة الأهمية. وفي مثل هذه الظروف، لا يمكننا أن نُفاجأ إذا ظهرت مظالم جديدة وحمل الجنود الأطفال السابقون السلاح مرة أخرى.

إن تلبية احتياجات الأطفال المتأثرين بالصراعات في عمليات السلام ليست مجرد ضرورة أخلاقية أو قانونية – بل هي أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم.

وتبرز تجاربنا في عمليات السلام حتى الآن بعض الفجوات المهمة. من الأرجح أن تعالج اتفاقات السلام مسألة الجنود الأطفال، ولكنها كثيرا ما تفشل في معالجة مسألة العدالة للجنود الأطفال كضحايا، أو مساءلة القادة الذين يجندونهم. ويسهم هذا الفشل في الإفلات من العقاب واستمرار دورات التجنيد وإعادة التجنيد.

وفي بعض الأحيان تكون الأحكام المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة ضيقة للغاية، حيث تركز فقط على المقاتلين الأطفال ولا تشمل الفتيات أو أولئك الذين لم يحملوا السلاح. ففي ليبريا، على سبيل المثال، كان على الجماعات المجتمعية أن تدعو بعد توقيع اتفاق السلام لعام ٢٠٠٣ إلى ضمان اشتمال جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على جميع الأطفال المتضررين.

وعلى الرغم من سنوات الاهتمام بمسألة الجنود الأطفال، لا تزال بعض اتفاقات السلام لا تتناولها على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، لا يذكر اتفاق باماكو للسلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥، هذه المسألة، أو يدرج الأطفال في أحكامه المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من الدعوة الرفيعة المستوى من جانب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

كما أن عمليات السلام لا تشمل قنوات لمشاركة الأطفال. ففي جنوب أفريقيا، مثلا، وجدت لجنة الحقيقة والمصالحة أن عددا قليلا من الأطفال اتصلوا بها لسرد قصصهم إلى أن تُعقد جلسات استماع خاصة للأطفال والشباب. وعندما نُظمت تلك الجلسات، اجتذبت إسهامات كبيرة. إن ليبيا فرصة ضائعة أخرى. ففي عام ٢٠١٨، عُقد أكثر من ٧٥ مشاورة عامة من أجل السلام في جميع أنحاء البلد، شارك فيها أكثر من ٧ ٠٠٠ ليبي. وأجريت مشاورات خاصة للنساء وطلاب الجامعات والمشردين، ولكن لم يصمم أي منها خصيصا ليشمل الأطفال.

وكثيرا ما يتجاهل بناء المؤسسات الأطفال. فاتفاق السلام في غواتيمالا، على سبيل المثال، تضمن أحكاما لتعزيز نظام العدالة للكبار، وتمخض ذلك عن تمويل وتدريب ورصد. غير أن نظم العدالة الخاصة بالأطفال لم تُبحث أبداً على طاولة مفاوضات ولم تحصل على أي موارد.

ويرى البعض أن الأحكام العامة التي تعود بالفائدة على السكان عموما سوف تسري تلقائيا وتعود بالفائدة على الأطفال، ولكن تجربتنا هي أن الأمر ليس كذلك. وقد تعلمنا أن التحديد أمر أساسي. وفي ذلك الصدد، لدينا أيضا بعض الأمثلة الجيدة لنتعلم منها. كان اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون لعام ١٩٩٩ من أولى اتفاقات السلام التي تتناول الأطفال. فقد دعا إلى إيلاء اهتمام خاص للأطفال الجنود، بما في ذلك تعبئة الموارد وإشراكهم في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ذلك مهّد الطريق للتسريح الرسمي لما يقرب من ٧ ٠٠٠ طفل. وخلصت دراسات لاحقة إلى أن الاستجابة في سيراليون كانت أكثر فعالية وتكاملا عما كانت عليه في كثير من النزاعات الأخرى وأن الأطفال المسرحين بدا أنهم في حال جيدة كما الأطفال الآخرين في مجتمعاتهم المحلية.

وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق، فإن كولومبيا نموذج جيد بشكل خاص حيث ساعد اتفاق صريح بشأن إطلاق سراح الأطفال دون سن الخامسة عشرة من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على بناء الثقة بين الأطراف قبل الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. ويشير اتفاق السلام نفسه إلى الأطفال عشرات المرات، بأحكام مفصلة تتعلق بالصحة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والأمن الغذائي، بما في ذلك برامج التغذية المدرسية، ونظام للحقيقة والعدالة والتعويضات مكلف بتوجيه عناية خاصة إلى الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

وقد تضمنت بعض اتفاقات السلام تدابير حماية محددة للمدارس، التي كثيرا ما تُستهدف أثناء النزاع المسلح أو تُستخدم لأغراض عسكرية. فعلى سبيل المثال، نص اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٢ بين سري لانكا ونمور تحرير تاميل إيلام على إخلاء المباني المدرسية التي يشغلها أي من الطرفين في غضون ١٦٠ يوما وإعادتها إلى الاستخدام المقصود.

وفي عام ٢٠١٦، واستنادا إلى مشاورات وتحليلات واسعة النطاق، أعدت هيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة قائمة مرجعية بالأحكام المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في

اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام. وقد ألهمت القائمة المرجعية الأمم المتحدة والدول الأعضاء لوضع التوجيهات التي يجري إصدارها اليوم. وتشمل بعض العناصر الرئيسية التي حددناها ما يلي: إعطاء الأولوية لحماية الطفل في جداول أعمال محادثات السلام منذ البداية؛ وكفالة موافقة جميع الأطراف صراحة على وضع حد للانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك تسميتها انتهاكات لاتفاقات وقف إطلاق النار؛ وتضمين أحكام محددة للأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، بما في ذلك تعبئة الموارد الملائمة والشمول في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتضمين حماية التعليم، بما في ذلك الاتفاقات التي أبرمتها الأطراف لإخلاء المدارس التي استُخدمت لأغراض عسكرية وإعادة تأهيلها؛ وكفالة تلبية احتياجات الأطفال وحقوقهم على نحو كاف وتوفير الموارد لهم في إعداد البرامج بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك احتياجاتهم في مجال الصحة البدنية والعقلية والتعليم والفرص المهنية والاقتصادية؛ وكغالة أن تعالج آليات العدالة الانتقالية والمساءلة والتعويضات على وجه التحديد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وأن تلتمس آراء الأطفال؛ وضمان أن تعالج آليات رصد وتنفيذ اتفاقات السلام جميع الأحكام المتعلقة بحماية الطفل وتنص على مشاركة المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة.

ونرحب بالتوجيهات الجديدة للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح ونشجع الأمين العام على كفالة نشرها على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة.

وأخيرا، يمكن لمجلس الأمن أيضا أن يساعد على ضمان حماية الطفل في عمليات السلام. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ الخطوات التالية: أولا، طلب أن تشمل جميع تحليلات النزاع تقييما لأثر النزاعات المسلحة على الأطفال لكفالة معالجة هذه المسائل في بداية أي جهد من جهود السلام؛ ثانيا، كفالة أن تؤكد القرارات الخاصة ببلدان محددة بشأن عمليات السلام على ضرورة وضع أحكام صريحة وشاملة لحماية الطفل؛ ثالثا، حث الوسطاء والأمم المتحدة وأطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين على كفالة المشاركة الهادفة للأطفال المتضررين وأخذ آرائهم في الاعتبار؛ رابعا، كفالة حماية الطفل التي تخصص لها القدرات والموارد الكافية في عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية؛ خامسا، الطلب إلى الأمين العام والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة أن يكفلوا تناول مسألة حماية الطفل في جميع التقارير المتعلقة بعمليات السلام ورصد اتفاقات السلام وتنفيذها؛ أخيرا، وكأساس للمساءلة، الإصرار على أن تكون القائمة السنوية للأمين العام لمرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال دقيقة ومستندة إلى الأدلة، باستخدام البيانات التي تجمعها آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة المنشأة عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ونقدّر اهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة الهامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة بيكر على إحاطتها.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بجلالة الملك فيليب، ملك البلجيكيين، والذي سيدلي ببيان باسم مملكة بلجيكا. وأرجو من موظف المراسم أن يرافق جلالته إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب جلالة الملك فيليب، ملك البلجيكيين، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الملك فيليب (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام والسيد شرقي والسيدة بيكر على إحاطاتهم المستنيرة ودعواتهم إلى العمل.

قبل ثلاثين عاما هنا في نيويورك، خاطب الملك بودوان رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بمناسبة بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل. وأشار إلى أهمية توعية الحكومات والجمهور بهشاشة الأطفال وضعفهم وأهمية بيئتهم الأسرية. ومنذ ذلك الحين، قامت الأمم المتحدة

بعمل مثير للإعجاب للدفاع عن قضية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وقد جعلت بلجيكا من هذه المسألة أولوية ثابتة في سياستها الخارجية. وما فتئت الملكة ماتيلدا تكرس نفسها لذلك طوال سنوات عديدة.

لا يزال هذا الموضوع مسألة ملحة منذ أن وصلت التوترات الجغرافية السياسية إلى نقطة الغليان منذ بداية القرن. واليوم، يعاني طفل واحد من كل خمسة أطفال من الأثر السلبي للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولا يمكننا ألا نعبأ بهذه الإحصائية. فهي تمثل حالات حقيقية للفتيات والفتيان الذين يفرون من الاشتباكات، ويتعرضون للتشويه والاستغلال والقتل والانتهاكات الجنسية والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة – ملايين من الأشخاص في عمر الزهور يتعرضون لجروح جسدية ونفسية.

يتطلب إنقاذ هؤلاء الأطفال سياسة مستمرة، وبذل جهود مشتركة للمنع والإصلاح، وتعبئة لا تكل للموارد المالية والبشرية. يجب أن نساعد هؤلاء الأطفال على التعافي والازدهار. ويجب أن ننعش أملهم وأن نساعدهم على استعادة حياتهم. سنكسر حلقة العنف ونجعل السلام الدائم ممكنا من خلال الاستماع إليهم، والاعتراف بمعاناتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع من خلال تقديم الدعم المتواصل.

وفي عام ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار من نوعه بشأن حالة الأطفال في النزاعات. ومنذ ذلك الحين، دأب المجلس على الدعوة إلى أن تتضمن عمليات السلام، منذ البداية، عناصر أساسية لحماية حقوق الطفل. وفي العديد من مفاوضات السلام، حظيت حماية الأطفال باهتمام ذي مغزى، وهو أمر جدير بالترحيب، ولكن العمليات الجامعة تظل هي الاستثناء. وتظل محنة الأطفال، في كثير من الأحيان، مهملة. ولا تكاد تؤخذ أصواتهم وحقوقهم واحتياجاتهم في الاعتبار. يلزم أن نقوم بعمل أفضل. فمستقبل المجتمعات المتأثرة بالأعمال العدائية معرض للخطر.

وتبين التجربة أنه، في بعض الأحيان، يمكن لأطراف النزاع أن تتفق على التدابير الرامية إلى مساعدة الأطفال بشكل أسهل من الاتفاق على مسائل أخرى. ويمكن لهذا التركيز على الأطفال أن يبني الثقة. ويمكن أن يشكل اتفاق حماية نقطة انطلاق وحافزا للتوصل إلى اتفاقات أوسع نطاقا. ومن هذا المنطلق، وضعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية الأطفال في المفاوضات وعمليات السلام. وسيؤدي إدماجها في مفاوضات السلام إلى تحسن ملموس في حياة الأطفال المتضررين من النزاعات.

إن بلجيكا ملتزمة التزاما عميقا بتعددية الأطراف والأمم المتحدة. وبلدي ملتزم بالدفاع، ليس عن مصالحه الخاصة، بل عن القيم الأساسية التي تلهم ميثاق الأمم المتحدة وتشكل الأساس لقيام مجتمعات كريمة. ويتجسد هذا الاقتناع الصادق في إسهامنا في عمل الأمم المتحدة، من خلال مشاركة الجنود البلجيكيين في عمليات حفظ السلام، وفي استثمارنا في جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. كما يتجسد في القلق الذي يجمعنا اليوم.

إن لكل طفل الحق في أن ينشأ في منزل وفي بيئة آمنة، وأن يتلقى تعليما جيد النوعية. وفي كل مرة ننقذ فيها طفلا من الحرب، أو نساعده على التعافي، أو نعيده إلى المدرسة، تصبح تلك الأحلام ممكنة التحقيق مرة أخرى. إنه انتصار يستمر مدى الحياة. ونحن نيسر المصالحة، بل وربما نمنع نشوب نزاع آخر. هذه هي المسؤولية التي نتحملها جميعا. وقد شهد عام ٢٠١٩ نهاية عقد حافل بالتحديات بالنسبة للأطفال في مناطق النزاع. والأمر متروك لنا جميعا لكي نكفل أن يؤْذِن عام ٢٠٢٠ ببداية عقد من الأمل لجميع الأطفال من خلال اتخاذ تدابير عادلة وملموسة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر جلالة الملك فيليب، ملك البلجيكيين، على بيانه.

اصطحب جلالة الملك فيليب، ملك البلجيكيين، خارج قاعة مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيان.

السيد سيريغار (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يشرفني أن أرحب ترحيبا حارا بصاحبي الجلالة ملك وملكة البلجيكيين، إلى جانب وزير خارجية بلجيكا، بمناسبة زيارتهم الرسمية للأمم المتحدة.

كما يشرفني أن أرحب بنائب وزير خارجية إستونيا.

وأود أن أعرب عن تقديري لبلجيكا على تنظيمها جلسة الإحاطة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة.

ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/3، الذي قدمته بلجيكا في وقت سابق اليوم.

تأتي إحاطة اليوم في الوقت المناسب. فنحن نشهد استمرار تحمل الأطفال وطأة النزاعات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم. وهناك أكثر من ٢٤ ٠٠٠ انتهاك جسيم في حق الأطفال في ٢٠ حالة قطرية. وتلك الأرقام دليل على أن بند جدول الأعمال اليوم لا يزال يشكل مصدر قلق لنا جميعا هنا.

وبلدي لم ولن يغض الطرف عن احتياجات حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد تم إنجاز الكثير، ولكن هناك تحديات أمامنا فيما يتعلق بكفالة الحماية القائمة على حقوق الطفل في النزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، أود التشديد على ثلاث نقاط تهمنا في بناء مسارات لتدابير حماية الطفل.

أولا، يجب أن نحول التزاماتنا المعيارية إلى إجراءات. ونحن لا نبدأ من الصفر. فمعظمنا هنا في المجلس أطراف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد أرسيا أسسا معيارية للإجراءات التي نتخذها في مجال حماية الطفل. واعتمد المجلس القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي يسلم بضرورة إدماج حماية الطفل على وجه التحديد في جميع عمليات السلام، مع التركيز بقوة على مصالح الأطفال الفضلى.

ومن هذا المنطلق، ما فتئت إندونيسيا ملتزمة بتنفيذ تلك الأسس المعيارية على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، يواصل حفظة السلام التابعون لنا الاضطلاع بولايات حماية الطفل في إطار أنشطة التنسيق المدني – العسكري من خلال توفير الرعاية الصحية للأطفال وأمهاتهم، وإشراك الأطفال من خلال الألعاب الرياضية والتعليم والأنشطة الاجتماعية الأخرى. فالإجراءات الفعلية أبلغ من الأقوال.

ثانيا، لا بد من معالجة مسألة حماية الطفل معالجة شاملة. وينبغي أن تشمل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة جميع مراحل النزاعات، بدءا من منع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وكسر الحلقة التي يدور فيها الأطفال الجنود، وصولا إلى النهوض بإعادة الإدماج الأسري والمجتمعي. وقد أدمجت تلك الدورة الكاملة من التدابير الشاملة لحماية الطفل في ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وما برح حفظة السلام الإندونيسيون يشاركون بنشاط في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تؤوي أكبر قسم لحماية الأطفال في أي بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وذلك من خلال القيام بتدخلات لفصل الأطفال عن الجماعات المسلحة، بما في ذلك إعادتهم إلى أوطانهم، ومنع الانتهاكات والاعتداءات في حقهم. كما ينبغي محاكاة الدروس المستفادة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع بعثات حفظ السلام.

ثالثا، يكتسي تعزيز الدعم في مجال تدابير حماية الطفل أهمية بالغة. فليست جميع البلدان تتشاطر نفس الرأي فيما يخص توفير تدابير حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. والتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال أمر ضروري. وينبغي لجميع الأطراف المشاركة في أي عملية سلام أن تعمل على تنمية القدرات ومراعات احتياجات الأطفال والوعي بها. ويشمل ذلك أطراف النزاعات والوسطاء والمفاوضين والمستشارين المعنيين بالأطفال والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، نرحب بإصدار توجيهات عملية للوسطاء من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وستكون التوجيهات بمثابة أداة ممتازة لكفالة حماية الطفل في عمليات السلام. وتتطلع إندونيسيا إلى التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لكفالة توفير حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة.

إن الأطفال ليسوا جنودا. فالأطفال هم مستقبلنا. ومن خلال كفالة حقوق الأطفال، نكون قد استثمرنا في تنشئة بناة السلام ورواد التنمية في المستقبل. وبالقيام بذلك، فإننا نستثمر في تحقيق سلام دائم وطويل الأجل.

السيد فولمر (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر بلجيكا على تنظيم جلسة اليوم ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم الممتازة. كما نعرب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به بلجيكا في تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال قيادتها للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

لقد أدان مجلس الأمن مرارا الانتهاكات والاعتداءات الواسعة النطاق المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وعلى مدى العقدين الماضيين، اقترن ذلك بعمل المجلس على نحو متزايد ومنتظم بشأن مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الاعتراف الواضح بضرورة إدماج حماية الطفل في جميع عمليات السلام.

ونحن ممتنون جدا للسيدة بيكر على إعطائنا لمحة عامة عن الحالة.

نؤيد بقوة هذا الهدف، ولكن علينا أن نُقر بأنه لا تزال توجد ثغرات في ترجمته إلى عمل ملموس. وفي عمليات السلام، ما برحت مسائل حماية الطفل تُعالج على أساس مخصص، ولا تجري على نحو كافٍ معالجة حقوق الطفل والاحتياجات والشواغل المحددة. لذلك نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وجميع المساهمين الآخرين على إعداد التوجيهات العملية لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. ونرى في تلك التوجيهات قيمة إضافية إلى الصكوك المتاحة لنا، والتي توفر تجميعا منهجيا للمبادئ التوجيهية العملية والملموسة، بما في ذلك أمثلة على أفضل الممارسات. ونرحب بتلك التوجيهات لكونها تستند بقوة إلى القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونشدد أيضا على وجوب مراعاة الفوارق بين الجنسين واحتياجات الفتيات والفتيان عند إدماج حماية الطفل في عمليات السلام.

بالنظر إلى المجموعة الواسعة من الأطراف المشاركة في عمليات السلام، فإننا نقدر أنه يمكن تعديل التوجيهات وأنه بوسع شتى الجهات الفاعلة الاستفادة منها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمحلية، والمجتمع المدني. ومن المهم بنفس القدر الآن ضمان نشر التوجيهات على نطاق واسع وإدماجها في عمليات السلام الجارية والمقبلة. وستسهم إستونيا في ذلك الجهد.

كما لوحظ في التوجيهات، يتعين علينا ضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات والمضايقات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وندعو جميع الدول إلى ممارسة ولايتها الجنائية على مرتكبي هذه الجرائم وبذل المزيد من الجهود لتعزيز آليات المساءلة الوطنية والدولية. ونعيد إلى الأذهان بأن العنف الجنسي والتجنيد الإجباري للأطفال وتجنيدهم في

القوات المسلحة، كلها تشكل جرائم حرب، بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

نؤكد استمرار دعمنا لعمل الممثلة الخاصة ومكتبها، بما في ذلك التعاون الوثيق بين مكتبها واليونيسيف. ونؤكد مجددا الحاجة إلى تخصيص موارد كافية للما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة لحماية الأطفال، وأهمية المستشارين المختصين بحماية الأطفال في البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام.

وإذا ما تُركت الانتهاكات والمضايقات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة من دون معالجة، فإنها ستترك آثارا سلبية دائمة على الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية بأسرها، مما يؤدي إلى استمرار دورة العنف والظلم. ونحن نرى أن التوجيهات من بين الأدوات التي تساعد في كسر هذه الحلقة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جلالتيهما، على تكرمهما لوقوفهما مع مجلس الأمن اليوم. إن حضورهما هنا يعزز من سمعة المجلس. وأود أيضا أن أشكرهما على الجهود الرائعة التي تقوم بها بلجيكا حيال مسألة الأطفال في النزاع المسلح. ويسرني جدا أن بوسعي أن أحيي تلك الجهود والتقدم الذي أحرزه هذا الملف الهام تحت القيادة البلجيكية.

أود أيضا أن أرحب بالوزراء هنا اليوم وأن أشكرهم على وقوفهم معنا. أخيرا، أود أن أشكر الأمين العام، والمفوض شرقي والسيدة بيكر على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

لقد رأينا وسمعنا جميعا عن الآثار المروعة والدائمة التي تتركها النزاعات العالمية على الأطفال ومجتمعاتهم المحلية ومستقبلهم، لذلك لن أكررها. بل عوضا عن ذلك، أود أن أبرز دراستين إفراديتين تسلطان الضوء حقاً على هذا الأثر الذي يدمر حياة الأطفال

في سوريا، كما جاء في التقرير الأخير عن حقوق الطفل الذي قدمته اللجنة الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، لا يزال الأطفال ”يُسلَبون طفولتهم ويُجبرون على المشاركة في حرب وحشية“ (A/HRC/43/CRP.6، صفحة ١). إنهم يقُتلون ويُشوهون ويُغتصبون ويُختطفون ويُحتجزون، ويرغمون على العمل كمقاتلين، وفي حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، استخدموا كجلادين. وقد استُهدفت الأماكن التي أريد لها أن تكون آمنة وحاضنة، مثل المدارس والمستشفيات.

لقد شُرِد أكثر من ٢,٥ مليون طفل في سوريا، مما ترك الكثيرين منهم تحت رحمة العناصر وبدون ما يكفيهم من القوت أو الخدمات. وهذا الاتجاه لم ينتهِ بعد. وكما قال وكيل الأمين العام لوكوك للمجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8715)، فقد شهد قصف إدلب استمرار قتل المدنيين والهجمات على الأهداف المدنية، وتشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في شمال شرق سوريا منذ أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر وحده.

كما يَخْلص تقرير لجنة التحقيق، فإن الصحة العقلية للأطفال ستظل تتأثر بشدة ولسنوات قادمة. وقد لحقت بالأطفال والشباب أضرار بالغة في آفاقهم على المدى الطويل، وقد ضاعت على عدد كبير منهم سنوات من التعليم.

وإذ انتقل إلى الكلام عن مالي، لا يزال الأطفال يعانون من آثار النزاع الدائر، ولا سيما في وسط مالي، حيث يُقتلون ويُشوهون كأهداف مباشرة للهجمات في سياق العنف الطائفي. ووفقا لآخر إحصاء، فقد أدى انعدام الأمن والهجمات والتهديدات على المدارس والمدرسين، وغياب سلطات الدولة، والافتقار إلى المعدات، إلى إغلاق أكثر من ٩٠٠ مدرسة. وبالنسبة لسورية، يعاني الأطفال من الآثار المباشرة للنزاع والآثار الطويلة الأجل التي يخلفها النزاع على سلامتهم العقلية، وكذلك عدم حصولهم على خدمات من قبيل الرعاية والعناية الطبيتين.

أما في الكاميرون، فإن تأثير الصراع على الأطفال في المنطقة الناطقة بالإنكليزية كبير. ويستخدم الانفصاليون تعليم

الأطفال كورقة مساومة سياسية، حيث أغلقوا المدارس واحتجزوا الأطفال رهائن. وتقدر اليونيسف أن ٨٠ في المائة من المدارس ما برحت مغلقة منذ عام ٢٠١٦، وأن الحظر المفروض على التعليم قد أثّر على أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ طفل.

إن نطاق تأثير الصراع على الأطفال واضح. ولكن عندما يتعلق الأمر بالسلام والجهود المبذولة من أجل إحلال السلام، فكثيرا ما يُضرب باحتياجاتهم وآرائهم عرض الحائط. ولهذا السبب نرحب اليوم بإطلاق الأمم المتحدة للتوجيهات العملية للوسطاء والمتعلقة بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وكما تشير التوجيهات، أبرز مجلس الأمن، في مناسبات عديدة، أهمية إدماج قضايا حماية الأطفال في عمليات الوساطة والسلام. والقيام بذلك ضروري لضمان التزام الأطراف المتفاوضة بالوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية والوطنية في مجال حماية الطفل؛ وضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب وإدماجها في الجهود الرامية إلى بناء السلام واستدامته؛ وتحسين استدامة ونجاح جهود السلام، وذلك بالنظر إلى الدور المحوري لقضايا الأطفال في المصالحة والتنمية في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

نرحب بالمجهود الشخصي الذي استثمره الأمين العام في التوجيه، ونتطلع إلى نشره على نطاق واسع. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأحض جميع الوسطاء والميسرين والمفاوضين المشاركين في عمليات السلام والوساطة على استخدامه كأداة في عملهم، مع الإشارة إلى أن الانخراط في قضايا الأطفال والنزاع المسلح قد يفتح الأبواب أمام مناقشة أولويات أخرى.

في الجلسة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر على غرار صيغة آريا والتي استضفناها إلى جانب بلجيكا وبولندا، دعت المملكة المتحدة منظومة الأمم المتحدة إلى اتباع نهج أكثر شمولا واتساقا في جميع إداراتها ووكالاتها لضمان حماية الطفل وتم دمج التنمية في جميع دورة الصراع. وهذه التوجيه مثال جيد جدا على ذلك، ونأمل أن تُبذل المزيد من الجهود لإدماج ذلك النهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

نود أن نجدد نداءنا من أجل أن تؤخذ في الحسبان آراء الأطفال بشأن المسائل التي تؤثر عليهم، وفقا لأفضل الممارسات، وأن يفعل مجلس الأمن المزيد بغية تنفيذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الذي يقر بأن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر مترابطة ترابطا وثيقا ويعزز بعضها بعضا.

السيد سينغر وسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على عرض التوجيهات العملية للوسطاء في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وأشكر أيضا المتكلمين الآخرين على ملاحظاتهم. أرحب بجلالتي ملك وملكة بلجيكا. إن وجودهما هنا إنما يؤكد التزام بلجيكا بهذه المسألة، حيث تجلى ذلك الالتزام في عملها الرائع بوصفها تترأس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ونرحب بالمبادئ التوجيهية العملية ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وفريقها، فضلا عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام واليونيسف، على إعداد تلك الوثيقة. وينبغي أن تكون الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال أولوية عليا في عمليات الوساطة. ونحن على ثقة بأن هذه المبادئ التوجيهية ستساعدنا في جعل الأطفال في صميم جهود الوساطة، وبالتالي في تحسين فرص تحقيق السلام المستدام. ولذلك، نشجع الأمين العام على نشر هذه المبادئ التوجيهية بغية تعزيز تطبيقها في عمليات السلام والوساطة، ونشجع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تلك العمليات، بما في ذلك المجتمع المدني، على تطبيقها بوصفها أداة فعالة لإدراج مسألتي حماية الأطفال وحقوق الأطفال في مفاوضات السلام.

إن العدد المتزايد من الأطفال في النزاعات المسلحة والطريقة غير المتناسبة التي يتأثرون بها أمر مريع. وتمثل شدة تداعيات

النزاع المسلح ونطاقها في الأمدين القصير والبعيد مصدر قلق بالغ. ومع ذلك، وإذ نحتفل باليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، فإن تلك الأداة ملهمة ومشجعة.

وندرك أن التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح مسألة حساسة تتطلب المهارات اللازمة للقيام بذلك. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أننا نعتبر تلك المبادئ التوجيهية مرنة وسهلة الاستعمال وأنه تمت مراعاة بناء الثقة لدى وضعها، فإن من المهم للغاية أيضا، ومع أخذ سياق الحالة في الاعتبار، أن يضم فريق الوسطاء خبيرا في هذه المسألة أو موظفا من اليونيسف أو من مكتب الممثلة الخاصة أو مستشارا في مجال حماية الطفل.

ومن الضروري مراعاة وجهات نظر الأطفال، فضلا عن إدراج أحكام بشأن حمايتهم في مرحلة مبكرة من عمليات السلام، وبالتالي زيادة إمكانية منع أي انتهاكات في المستقبل وكفالة حمايتهم. ومن الأمثلة على ذلك عملية السلام في كولومبيا، حيث كانت حماية الأطفال بمثابة نقطة الانطلاق للحوار مع الجماعات المسلحة.

وينبغي ألا تقوم اتفاقات السلام على رد الفعل فحسب، بل يجب أن تكون وقائية أيضا. ويجب إدراج حماية الأطفال كأولوية في تنفيذ الاتفاقات. وستتوقف استدامة اتفاقات السلام وقابليتها للاستمرار إلى حد كبير على ذلك. إن عدد اتفاقات السلام التي تتضمن إشارات محددة إلى حماية الطفل قليل للغاية. ونأمل أن يتضمن المزيد من اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار أحكاما تتعلق بحماية الطفل. ويتعلق الأمر بجعل مسألة حماية الطفل سمة منتظمة من سمات مفاوضات واتفاقات السلام، كما طلب مجلس الأمن صراحة في قراراته المتعلقة بهذا الموضوع.

لقد أيدت الجمهورية الدومينيكية ''مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال'' والتزامات باريس، كما انضمت إلى حملة ''العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات''. إن مستقبل الأطفال المتأثرين بالنزاع مهددٌ حيث تواصل الأطراف المتحاربة ارتكاب انتهاكات ضدهم ويظل الإفلات من العقاب هو القاعدة. وكما أكدت السيدة إيفا سميتس، المديرة التنفيذية السابقة لهيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، فإن الأطفال هم سبب كفاحنا من أجل التخلص من أسوأ جوانب الحرب، وهم أيضا أملنا في النجاح.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي تونس وجنوب أفريقيا والنيجر.

ونود أن نرحب ترحيبا خاصا وحارا بجلالة الملك فيليب، ملك البلجيكيين، وجلالة الملكة ماتيلد، اللذين حظينا بشرف حضورهما اليوم. ونود أن نشيد بالعمل الرائع الذي يقومان به في مجال الأطفال والنزاع المسلح.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير إسماعيل شرقي؛ والسيدة بيكر، رئيسة المجلس الاستشاري للشبكة غير الحكومية، هيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، وأشكرهم على إحاطاتهم الثاقبة في هذا الصباح. ونود أيضا أن نرحب بحضور نواب الوزراء في القاعة.

إننا نرحب بوضع المبادئ التوجيهية العملية للوسطاء بغية حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح على نحو أفضل ونشيد بمملكة بلجيكا لعقد هذه الجلسة والعمل المهم الذي تقوم به في رئاستها للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ونرى أنه ينبغي معالجة مسألة حماية الأطفال على جميع المستويات، بما في ذلك في الدبلوماسية الوقائية والوساطة في عمليات السلام وفيما يتعلق بحفظ السلام، بوصفها جزءا مهما من ولاية حماية المدنيين. ومن الضروري أن تكفل جميع الأطراف

المعنية إدراج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وبحقوقهم ورفاههم في عمليات السلام واتفاقات السلام، وفي مراحل التعافي والتعمير بعد انتهاء النزاع. وقد يكون هذا الإدراك من جانب الأطراف المتحاربة والوسطاء مفيدا في تعزيز الحوار وبناء الثقة بين الأطراف والمساعدة في تحقيق منافع فورية وطويلة الأجل بالنسبة للأطفال. ونرى أن إنهاء ومنع الانتهاكات المتصلة بالنزاع ضد الأطفال في النزاعات المسلحة ليس واجبا أخلاقيا فحسب، ولكنه يسهم أيضا في بناء سلام مستدام.

ونود أن نشدد على الدور المهم الذي تؤديه المجتمعات المحلية في إدماج الأطفال الذين تأثروا بطريقة أو بأخرى بالنزاعات المسلحة. ولا تزال المجتمعات المحلية هي نقطة الاتصال الأولى لهؤلاء الأطفال، وبالتالي فإنها تؤدي دورا حاسما في المساهمة في تمهيد الطريق أمام بناء مستقبل أفضل لهم. وفي هذا الصدد، لا بد من تزويد هذه المجتمعات المحلية بالموارد اللازمة لكفالة إتاحة جميع الجوانب، بما في ذلك حماية الطفل وإسداء المشورة والمهارات اللازمة لمعالجة هذه الحالات.

ونلاحظ أن القرارات المتعلقة بهذه المسألة لا تشمل جميعها وجهات نظر الوالدين ودورهما بوصفهما مقدمي رعاية رئيسيين. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا، بوصفنا مجلس الأمن، النظر في إدراج مفهوم دور الوالدين في وثائق المجلس في المستقبل.

ونرى من الضروري أن تراعي برامج إدماج الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وجهات نظر الأطفال أنفسهم. وهذا هو السياق الذي ينبغي ألا تتجاهل البرامج الوطنية والمحلية فيه تجارب الأطفال وآرائهم؛ وبدلا من ذلك، ينبغي استخدام هذه التجارب والآراء لتصميم ووضع برامج مناسبة للأطفال المتضررين.

وندرك أنه في سياق التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، كثيرا ما تطبق نُهج عامة. ومن الضروري أن تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار أيضا الحالات الخاصة بكل بلد، التي قد تتطلب اتخاذ تدابير مصممة خصيصا لمعالجة هذه المسائل.

يسر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمجموعات دون الإقليمية في الدعوة إلى زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح وإعطاء الأولوية لتنفيذ البروتوكولات والمواثيق القارية. ويمثل إدراج حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة في الاتفاقات السياسية واتفاقات السلام، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، تطورا مهما. ويُنتظر أن يبرهن تنفيذه على فوائد هذه المبادرات وسيكون أيضا نموذجا قابلا للتكرار في حالات النزاع الأخرى. وبينما نواصل تعزيز جهودنا لإسكات البنادق في أفريقيا، نعترف بأنه لن يكون بوسعنا تحقيق ”خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها“ وبناء أفريقيا مزدهرة وتحسين حياة الأطفال الأفارقة إذا لم يتم وضع حد للحروب والنزاعات وإذا لم نوفر الحماية لحقوق الطفل.

ونرحب بالدعوة الموجهة إلى المنظمات الإقليمية لزيادة قدرتها على التصدي للتحديات المتعددة الناجمة عن قضايا الأطفال والنزاع المسلح. وسنواصل دعم جميع الجهود المبذولة طوال مراحل النزاع لمعالجة محنة الأطفال، الذين هم أكثر الفئات ضعفا في هذه الحالات.

يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس أن يختتموا بيانهم باقتباس من كلام الرئيس الأسبق نيلسون مانديلا، الذي قال:

”أطفالنا هم أعظم كنز لدينا. فالأطفال هم مستقبلنا. ومن يسيء إليهم إنما يمزق نسيج مجتمعنا ويضعف أمتنا.“

وهذه مقولة صحيحة بالنسبة لجميع الدول لأن حماية حقوق الطفل تكفل لها مستقبلا أفضل. وينبغي بذل كل

جهد ممكن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها عن طريق المفاوضات السلمية والوساطة من أجل تأمين مستقبل أطفالنا.

ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس بالبيان الرئاسي الذي قدمته بلجيكا (S/PRST/2020/3) ويؤيدونه.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكر ملك البلجيكيين على مشاركته في مجلس الأمن اليوم، والشكر موصول أيضا للرئاسة البلجيكية على مبادرتها بعقد هذه الجلسة، التي تدل كذلك على التزامها بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وأثني بصفة خاصة على عمل بلجيكا بصفتها رئيسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ قراره التأسيسي (القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)).

منذ عام ١٩٩٩، ما فتئ مجلس الأمن يدعو جميع أطراف النزاعات إلى إدراج مسألة حماية الطفل في مفاوضات السلام التي تجريها. وفي عام ٢٠٠٧، دعت التزامات باريس ومبادئ باريس إلى إدراج أحكام خاصة بالأطفال في اتفاقات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في ذلك المجال، فإن الأوضاع الراهنة في سورية واليمن وميانمار ومنطقة الساحل وأفغانستان وأماكن أخرى هي تذكرة يومية بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

واليوم، نرحب بالإطلاق الرسمي للمبادئ التوجيهية العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، التي أيدناها للتو. ونشكر الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وجميع الذين أسهموا في وضع المبادئ التوجيهية العملية، التي تمثل مجموعة أدوات حقيقية تتسم بالمرونة والقابلية للتكيف. وسيكون لدى المفاوضين والوسطاء الآن بوصلة لتوجيههم في إدماج حماية الطفل في عملهم.

كما توضح المبادئ التوجيهية ما تعتقد فرنسا أنها مواصفات الوساطة الناجحة، ألا وهي، الجمع بين الدبلوماسية القصيرة الأجل لتهدئة الأوضاع المتوترة وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وهو أمر أساسي للسلام المستدام. وتتيح حماية الطفل إمكانية وضع نهج طويل الأجل. ويجب أن نحرص على ألا تصبح المبادئ التوجيهية حبرا على ورق. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تتولى زمام الأمور وأن تدعم مضمونها بصورة لا لبس فيه. والمتخصصون في مجال حماية الطفل ليسوا هم المعنيين وحدهم في هذا المقام. ويتمثل تحد كبير فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية في أن مبادئها معروفة جيدا، ولكنها لم تُنشر ولم يُضف عليها الطابع المنهجي بما فيه الكفاية حتى الآن. أو كما نقول بالفرنسية، هناك حاجة إلى تعميم مراعاة مسألة الأطفال في النزاعات. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم المقترحات الثلاثة التالية:

أولا، ينبغي توعية الممثلين الخاصين للأمين العام بصورة منهجية بهذه المبادئ التوجيهية قبل تولي مناصبهم.

ثانياً، يمكنهم عرض إجراءاتهم وأولوياتهم في هذا المجال على الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح من أجل ضمان مراعاة حماية الطفل طوال مدة ولاياتهم.

ثالثا، وأخيرا، يمكن أن تكون مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة محورا كاملا للتعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نسمح بشل التدابير التي يضعها مجلس الأمن بأي شكل من الأشكال. وباتت آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأدعو جميع المعنيين إلى تفعيلها بالكامل. وينبغي أن يتمكن الفريق العامل على وجه الخصوص من اعتماد استنتاجاته بشأن اليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان، التي تم التفاوض

بشأنها قبل عدة أشهر. كما نجدد دعوتنا إلى التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وكذلك إلى تأييد مبادئ باريس والتزامات باريس.

إن التزام فرنسا بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح معروف جيدا. وهو من الأولويات التي ندافع عنها في الأمم المتحدة ولكن أيضا على أرض الواقع، جنبا إلى جنب مع الممثلة الخاصة للأمين العام، التي أود أن أُثني عليها، واليونيسف والمجتمع المدني الملتزم بشدة، ممثلا في السيدة بيكر، والذي أثني أيضا على عمله الأساسي. وأود أن أؤكد للأعضاء أننا سنواصل جهودنا في هذا المجال.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): تود فييت نام أن تشكر الرئاسة البلجيكية على عقد هذه الإحاطة. وعلى وجه الخصوص، نعرب عن امتناننا لجلالة الملك فيليب وجلالة الملكة ماتيلد، ملكي البلجيكيين، على حضورهما هنا اليوم. كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن قضايا الأطفال تحتل دائما مكانة خاصة في قلوبنا. لقد مرت فييت نام بحروب دامت عقودا. ونشأ ملايين أطفالنا آنذاك في أوقات الحرب وعانوا من عواقبها، حيث فقد الكثيرون حياتهم. وقد طوينا صفحة زمن الحرب قبل نصف قرن، ولكن آلام الحرب لا تزال محسوسة بقوة في أجزاء كثيرة من بلدنا. ومن المفارقات أن مئات الآلاف من أطفالنا الذين ولدوا بعد سنوات عديدة من انتهاء تلك الحروب هم الذين ما زالوا يكابدون ذلك الألم، دون أن يعرفوا حتى ما سبب ذلك. وتنتشر هذه الحالات وغيرها من الحالات المفجعة حاليا في العديد من المناطق المتأثرة بالنزاعات. والحالة المأساوية لملايين الأطفال هؤلاء هي بمثابة تذكرة مؤثرة بوعدنا الذي لم يتحقق بحماية أطفالنا وبناء عالم يسوده السلام لهم.

ولذلك، فإن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هي العمل الحاسم الذي يقوم به مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. كما أنه من واجب كل واحد منا هنا بوصفه عضوا في المجتمع الدولي. ومن واجبنا الأخلاقي أن ندافع عن أطفالنا العزل.

لقد تم التعهد بالتزامات. وينصب تركيزنا الأساسي الآن على ترجمتها إلى واقع باتخاذ إجراءات ملموسة. ونرحب بالمبادئ التوجيهية العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح بوصفها مثالا بارزا في هذا الصدد. ونشيد بالجهود الهائلة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام وأعضاء فريقها وغيرهم على عملهم الهادف ونعتقد أن المبادئ التوجيهية العملية ستسهم في تحسين حماية أطفالنا. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطر المجلس ملاحظاتنا بشأن بعض المسائل البالغة الأهمية التي تتناولها المبادئ التوجيهية العملية.

أولا، ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية العملية وثيقة قابلة للتعديل. ومن المؤكد أن قصص نجاح العديد من البلدان المشار إليها في المبادئ التوجيهية ستكون مصدر إلهام للمزيد من قصص النجاح في المستقبل. وتبين تلك الشهادات المؤثرة أنه يمكننا، إذا بذلنا جهودا حقيقية، أن نحدث تغييرا في حياة الملايين من أطفالنا. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع مؤخرا على خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جنوب السودان. ونشجع على مواصلة تجميع الخبرات والدروس المستفادة لزيادة تحسين المبادئ التوجيهية لجعلها أكثر استجابة للحالات السريعة التغير. ونأمل أيضا أن يتسنى الاستفادة بصورة كاملة من المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني مع تطبيقها حسب الحاجة من أجل تكييفها مع السياق الوطني، مع مراعاة خصوصيات كل حالة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من الواضح أن هذه الأخيرة شريك موثوق به للأمم

المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين بوجه عام وفي حماية الأطفال بوجه خاص.

وكما هو مبين في التوجيهات، قدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إسهامات كبيرة في تيسير تنفيذ خطط العمل الرامية إلى إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها. ويمكن للمنظمات الإقليمية، من خلال العمل مع الأمم المتحدة وبلدانها الأعضاء، أن تمد جسور التواصل للتنسيق بين الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية.

ثالثا، إن التعليم هو الركيزة الأساسية لبرامج إعادة الإدماج. وإذ تعطي فييت نام الأولوية للتعليم، فإنها لا تدخر جهدا لضمان حصول الأطفال على التعليم تحت أي ظرف من الظروف. ففي وقت الحرب، كانت الفصول الدراسية تُعقد في أي مكان متاح، سواء كان ذلك في البساتين أو المنازل الجماعية، بل في الملاجئ تحت الأرض. وهذه الفصول الدراسية، وإن كانت تفتقر للكثير، فإنها لم تساعد أطفالنا على التغلب على ظروف الحرب القاسية فحسب، بل زرعت في قلوبهم وعقولهم حبا خالصا للسلام وأملا قويا في مستقبل أفضل. وعندما يتعلق الأمر ببرامج إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بجماعات مسلحة، فإن التعليم هو أفضل وسيلة لهم أيضا للتخلص من هواجس الماضي واستعادة طفولتهم والمستقبل الذي يستحقونه.

لقد مر أكثر من ٢٠ عاما على مناقشتنا الأولى بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.3897). وقد تحقق الكثير خلال هذين العقدين، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لإنقاذ ملايين الأطفال. ويتعين على مجلس الأمن أن يثبت التزامه بمسؤوليته، بالأقوال والأفعال على حد سواء. ونعرب عن تأييدنا القوي للبيان الرئاسي الذي اعتُمد للتو (S/PRST/2020/3). ونتطلع إلى تنفيذه تنفيذا فعالا.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): ننضم إلى الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر إلى ملك وملكة بلجيكا على مشاركتهما في هذه الجلسة. ونرحب بوزيري خارجية بلجيكا وإندونيسيا ونائب وزير خارجية إستونيا، كما نشكر الأمين العام غوتيريش والمفوض شرقي والسيدة بيكر على إحاطاتهم.

وإذ يشكل الأطفال ما يقرب من نصف سكان البلدان التي تدمرها الحروب والنزاعات وما يُقدر بنصف عدد اللاجئين في العالم، فإن علاج الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على الأطفال يظل أمرا حاسم الأهمية لعمل مجلس الأمن. وتتضامن سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها من الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مع أعضاء مجلس الأمن في تأييد استخدام استراتيجيات شاملة تتمحور حول الطفل وتراعي المنظور الجنساني وتستجيب للاعتبارات الجنسانية في عمليات السلام وحالات ما بعد انتهاء النزاعات. ونرحب بإصدار التوجيهات العملية القابلة للتكييف للوسطاء كجزء من عمل المجلس الأساسي المتعلق بحماية الطفل وتمكينه في مجال السلام والتنمية.

وندرك جيدا الفظائع المرتكبة ضد الأطفال، كما وردت في مختلف تقارير الأمين العام، منذ بدء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، في عام ١٩٩٦، وما أعقب ذلك من اتخاذ المجلس لـ ١٢ قرارا، بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٨، بشأن جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال. ومع ذلك، يجدر تذكير الأعضاء بأنه في عام ٢٠١٩، وعلى الرغم من عملنا وعمل الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأسر، سجل قتل الأطفال وتشويههم رقما قياسيا عالميا منذ إنشاء نظام الرصد في عام ٢٠٠٥. وكما سمعنا في وقت سابق من السيدة بيكر، يعاني الأطفال أيضا من أسوأ الآثار عندما تتعرض المدارس والمستشفيات للهجوم وعندما يُمنع وصول المساعدات الإنسانية.

ويستمر اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في الأعمال العدائية الفعلية، بما في ذلك كمفجرين انتحاريين، بلا

هوادة في عدة من المناطق التي تمزقها النزاعات. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق خاص إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء ارتفاع مستويات حالات العنف الجنسي المبلغ عنها ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، حتى مع انخفاض الإبلاغ عن العنف الجنسي في حالات النزاع بسبب الوصم والافتقار إلى الخدمات فضلا عن الشواغل المتعلقة بتوفير الحماية للضحايا والناجين. ويزيد تفشي الإفلات من العقاب وعدم مساءلة الجناة على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية والدولة من تفاقم تلك المشكلة.

وقد وضع مجلس الأمن أطرا في مختلف ولاياته لمعالجة مسألتي المساءلة والجبر. ونعتبر الوساطة آلية رئيسية لتأمين العلاج والجبر للناجين، واستراتيجية للتعافي المستدام فضلا عن أنها وسيلة لضمان الحيلولة دون حدوث انتهاكات ضد الأطفال في المقام الأول. وتتيح الوساطة لأطراف النزاع فرصة تولي زمام العملية والاضطلاع بالمسؤولية عن التوصل لحل نهائي، مما يزيد من احتمال تحقيق سلام دائم. ومع ذلك، كما لُوحظ في الوثيقة التوجيهية المقدمة اليوم، يمكن أن يتعرض ذلك للخطر في غياب تحليلات متمحورة حول حماية الطفل، وما يلزم من خبراء ممن يتمتعون بخبرات محورها الطفل، واستراتيجيات نفسية واجتماعية واستراتيجيات إعادة إدماج مصممة خصيصا للأطفال فضلا عن احترام حق الأطفال في الاستماع إليهم.

إن التوجيهات العملية للوسطاء وثيقة هامة يمكن أن تساعد في تعميم العمل الذي يركز على حماية الطفل في تدابير بناء الثقة والترتيبات الأمنية ونظم الحكم والعدالة الانتقالية وعمليات بناء السلام. ونتفق مع الممثل الدائم لفييت نام على أنها ينبغي أن تكون وثيقة قابلة للتعديل تُستكمل باستمرار بأمثلة على الممارسات الجيدة.

ويمثل الأطفال أكثر من ٢٠ في المائة من سكان عالمنا، ولكنهم يشكّلون مستقبلنا بنسبة ١٠٠ في المائة. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تواجه الأجيال المقبلة عدم اليقين المحيط بآفاق الحياة وسبل العيش. ولا يمكن أن يكون هناك هدف أسمى من هذا لنظهر التزاما تجاهه.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر بلجيكا على مبادرتها بعقد جلسة اليوم. ونتوجه بالشكر أيضا لجلالة الملك فيليب على بيانه القوي والمشجع، ولصاحبي الجلالة على جهودهما في مجال حماية الطفل. ونشكر كذلك الأمين العام ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في مناقشة اليوم.

يكتسي موضوع حماية الطفل أهمية قصوى لدى الاتحاد الروسي. ونعلق أهمية كبيرة على الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. فالفريق آلية فريدة من نوعها، تترأسه بلجيكا حاليا، وقد يسر، على مدى ١٥ عاما حتى الآن، توفير حماية أكثر فعالية للأطفال في حالات النزاع وساعد على كفالة المساءلة عن الانتهاكات ومنع اندلاع العنف في المستقبل.

ولا يزال الأطفال، في بلدان شتى تجتاحها الأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم، يعانون من عنف وحشي. فالإرهابيون لا يترددون في استخدام حتى أصغر الأطفال سنا وجلبهم إلى صفوفهم، ويجندون القصر بصورة منهجية ويحرمونهم من الحصول على التعليم وأصبح العنفضد الأطفال أمرا شائعا. ويجب ألا يتغاضى المجتمع الدولي عن هذه الحالة. ومن بين رهائن الأنشطة الإجرامية التي يرتكبها الإرهابيون أيضا أسرهم وزوجاتهم وأطفالهم الذين يتعرضون للوصم والتمييز من جانب المجتمع. ولا ينبغي للمجتمع أن يهمش الأطفال الذين يسقطون في هذه الدوامة المدمرة. إن لهم حقوقا وينبغي أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في المجتمع مرة أخرى. واليوم تشكّل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم جانبا بالغ الأهمية في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وهذا مجال يمكن فيه للهيئات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية التعاون بنجاح وفعالية،مع تكملة جهود بعضها البعض.

ويدرك الاتحاد الروسي تمام الإدراك الأهمية التي تكتسيها إعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع.

بطبيعة الحال، فإن الأولوية هنا هي لمواطنينا الذين وجدوا أنفسهم بفعل القدر المأساوي، في موقف بالغ الصعوبة. ومنذ عام ٢٠١٨، لم يدخر الاتحاد الروسي أي جهد لضمان عودة الأطفال الروس من ساحات القتال في العراق وسورية، وضمان إعادة تأهيلهم بشكل مستمر. والعديد من هؤلاء القاصرين عالقون في السجون إلى جانب أمهاتهم، وهم رهن التحقيق، أو عليهم أحكام بالسجن لفترات مختلفة بسبب المشاركة في الأنشطة الإرهابية في صفوف تنظيم داعش.

وتم بالفعل إجلاء أكثر من ١٥٠ طفلاً روسيًا من العراق وسورية. ومنذ بضعة أيام فقط، أخرج أمين المظالم الروسي المعني بالأطفال ٢٦ طفلاً من مخيم الهول. وستتم إعادة تسعة أطفال آخرين إلى الوطن الأم في المستقبل القريب جدًا. وهذه الجهود لا تزال مستمرة.

واليوم يعاني عدد من الدول من النزاعات المسلحة، وهي تبذل جهودا حقيقية في هذا الصدد. وينبغي أن يشكل مثالها الإيجابي مصدر إلهام للآخرين، غير أنها في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي في شكل حوار محترم وبناء بطريقة تتقيد تماما بمبادئ سيادة الدولة.

لقد وضعت الممثلة الخاصة، السيدة غامبا، بناءً على طلب مجلس الأمن، توجيهات طوعية من شأنها دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في كل من معالجة قضايا إعادة الإدماج، وبوجه أعم، في إدماج قضايا حماية الطفل في حل النزاع والتعافي بعد النزاع.

ويحدونا الأمل أنه مع هذه الآلية الجديدة سيكون هناك المزيد من الأمثلة على إعادة إدماج المقاتلين الأطفال بنجاح، ومعالجة محنة الأطفال في النزاع وتحسين حماية الأطفال. وينبغي لجهودنا الشاملة في مجلس الأمن أن تعزز التقدم المحرز لتحقيق هذه الغاية، على نحو يصب في مصلحة الأطفال ومستقبلنا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين مرة أخرى أن ترحب بوزير الشؤون الخارجية والدفاع البلجيكي، السيد فيليب غوفين، ويسرها رؤيتكم تترأسون هذه الجلسة. كما أشكر جلالة الملك فيليب ملك بلجيكا على بيانه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش والمفوض شرقي والسيدة بيكر على إحاطاتهم.

ترحب الصين بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن للتو (S/PRST/2020/3)، وتقدر الجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لتعزيز وضع توجيه عملي للوسطاء من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

يمثل الأطفال المستقبل والأمل في عالمنا. إنهم يستحقون أقصى درجات الحماية، ويشكلون أيضًا أكثر الفئات ضعفًا. في عام ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن قراره الأول بشأن الأطفال والنزاع المسلح (القرار ١٢٦١ (١٩٩٩))، الذي أدان بشدة استهداف الأطفال في النزاعات المسلحة ودعا جميع الأطراف المعنية إلى وضع حد لهذه الممارسات.

وبذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مدار أكثر من ٢٠ عامًا، جهودًا حثيثة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وقد حظيت هذه القضية باهتمام متزايد. ومع ذلك، يشير الواقع إلى أن ما قمنا به لا يزال أبعد من أن يكون كافيا. حيث تستمر النزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية في الانتشار، ونتيجة لذلك، حُرم الكثير من الأطفال من الرعاية خلال طفولتهم، ويكافح آخرون في أوضاع صعبة من العنف والخوف والجوع والمرض والتشرد.

ويتجلى النهج الأساسي لحماية الأطفال من أضرار النزاعات المسلحة، في وقف النزاعات المسلحة وحلها. ويجب

حل النزاعات من خلال الحوار والتفاوض على قدم المساواة، ويجب تجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمنع نشوب النزاعات، وتعزيز عمليات السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال مراعاة تامة لكفالة أن الأطفال يشعرون أنهم بمأمن من ضرر النزاعات وبحماية حقوقهم، بما في ذلك الحق في التعليم.

ويجب على مجلس الأمن الاضطلاع بكل جدية بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يظل ملتزما بتسهيل التسوية السياسية للنزاعات من خلال الوساطة. وتدعم الصين بقوة مجلس الأمن في الوفاء بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتواصل الاضطلاع بدور نشط في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه، لكي يتسنى للأطفال في جميع أنحاء العالم أن يكبروا في بيئة يسودها السلام والأمن والاستقرار.

وتتمثل الأولوية الآن في أن تتحمل البلدان التي تعاني من النزاعات، المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب على جميع أطراف النزاع حظر تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي احترام قيادة البلدان المعنية احتراما كاملا، والحفاظ على الاتصال الوثيق والتنسيق معها، ودعم بناء قدراتها، وتعبئة الموارد الدولية لمواجهة الصعوبات العملية التي تعترضها، مثل التمويل والتكنولوجيا، وتعزيز تنفيذها الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

منذ عام ٢٠١٨، في إطار صندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قدمت الحكومة الصينية مساعدة مالية وتقنية لبلدان مثل الصومال وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لتدريب المسؤولين وتحسين بناء القدرات في مجال حماية الطفل. وأسفرت تلك الجهود عن تحقيق نتائج إيجابية.

وفي المستقبل، ثمة حاجة إلى اتباع استراتيجية شاملة لجعل عودة الأطفال إلى أسرهم والمدارس والمجتمع أولوية في إعادة الإعمار بعد النزاع. وحتى إذا نجا الأطفال من النزاع، فقد يعاني الكثير منهم من الوقوع في أوضاع مأساوية جراء مشاكل تتعلق بالصحة الجسدية أو العقلية وانعدام التعليم. وتدعو الصين المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى العمل بشكل وثيق لدعم البلدان الخارجة من النزاعات، في مجال إعادة الإعمار السلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إعادة توطين الأطفال الجنود السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، من أجل كفالة حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتمكينهم من التمتع بحقوقهم في الصحة والتعليم.

ومنذ عام ٢٠٠٠، ساعدت الصين أفريقيا في بناء أكثر من ٢٠٠ مدرسة. وقامت الأفرقة الطبية الصينية بإنقاذ الأرواح وعلاج الأطفال في أنحاء كثيرة من أفريقيا، ورويت الكثير من القصص المؤثرة عن تفانيها. ومن الجدير بالذكر على وجه الخصوص مشاركة قوات حفظ السلام الصينية المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بناء قرية لإنقاذ الأطفال في مدينة بوكافو منذ عام ٢٠٠٥. ورغم تناوب القوات على مر السنين، لم تنقطع مساعداتها للأطفال على المستوى المحلي، في شكل توفير الإمدادات والخدمات الطبية.

ونأمل أن تقدم جميع البلدان دعما ملموسا، وأن تستمر في العمل لمساعدة أطفال المجتمعات المحلية المتضررة، ومعالجة الصعوبات العملية التي تواجههم في حياتهم اليومية. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في صون السلام والأمن الدوليين، وتحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة، وإتاحة مستقبل مشترك يسوده السلام والاستقرار والسعادة لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر صاحبي الجلالة على شرف حضورهما جلسة المجلس اليوم، وأشكر بلجيكا على الترتيب لهذه الإحاطة بشأن موضوع مهم للغاية. يتطلب التقليل من تأثير النزاعات المسلحة على حياة الأطفال

اهتمامنا الكامل. لذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا العميق لبلجيكا على جهودها الدؤوبة لإبقاء حقوق الأطفال على رأس جدول أعمال المجلس.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بالوزراء الذين حضروا جلسة هذا الصباح، وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمفوض شرقي والسيدة بيكر على عرض أفكارهم القيمة. وذكّرتنا رواياتهم مرة أخرى بحقيقة أن قضية الأطفال والنزاع المسلح أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. ويتضرر أكثر من ٤٢٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم من النزاعات.

ولذلك ترحب ألمانيا كثيرا بالإصدار الرسمي للمبادئ التوجيهية العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وثمة حاجة إلى توجيه الممارسين إلى دعم العاملين في الميدان الذين يكرسون أنفسهم لكفالة مراعاة حماية الأطفال ورفاههم في جميع جوانب مفاوضات واتفاقات السلام. وسيظل التزامنا بحقوق الطفل ثابتا، ونرى أن مشاركتنا في فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح جزء هام من ذلك. كما تعتز ألمانيا، بوصفها واحدة من أكبر الجهات المانحة، بدعم اليونيسيف، مع تكريس مساهماتها بصفة خاصة لبرامج في البلدان التي تتعامل مع النزاعات والأزمات، من أجل دعم قدرة الأطفال على الصمود وإبراز وجهات نظرهم.

وقد ذكّرنا العديد من المتكلمين السابقين بالإنجازات المثيرة للإعجاب التي تحققت في السنوات الماضية. وندرك جميعنا، في الوقت نفسه، التحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها في هذا السياق. وأود أن أشير إلى عدد قليل من التحديات الأكثر إلحاحا.

أولا، يحتاج عدد كبير جدا من الأطفال إلى قدرة هائلة على الصمود في أماكن كثيرة جدا على جدول أعمال مجلس الأمن. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالات العديدة من العنف الجنسي والجنساني. إن إنسانيتنا تقاس بكيفية حمايتنا للأضعف، ومن الواضح أنه لا يزال أمامنا طريق طويل يجب علينا أن نقطعه. وعلى الرغم من القصور المستمر في الإبلاغ، بسبب صعوبة التحقق، فإن الإحصاءات الرسمية لا تزال مرتفعة بشكل مروع. وتتطلب تلك الجرائم استجابة ملائمة وحازمة. ونحن نحتاج، تمشيا مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، إلى كفالة تقديم مساعدة غير تمييزية ومتعددة القطاعات لجميع الأطفال ضحايا العنف الجنسي وكذلك للأطفال المولودين من الاغتصاب. ويجب أن يشمل ذلك أيضا الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

ثانيا، من المروع أن نرى أنه، بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، لا تلوح في الأفق نهاية لقتل الأطفال وتشويههم. وقد حدد الأمين العام أفغانستان وسورية واليمن بوصفها حالات تثير قلقا خاصا. وما زلنا ندعو إلى منع استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ومع ذلك، أدت الضربات الجوية والبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، في سورية وحدها، إلى قتل وتشويه آلاف الأطفال، وفق ما أكده التقرير المثير للقلق الذي صدر مؤخرا عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/43/CRP.6). وقد وثّق تقرير اللجنة عن سورية الزيادة الواسعة النطاق في العمليات الجوية والهجمات البرية التي ألحقت أضرارا بالهياكل الأساسية المدنية الرئيسية. ونحن ندين، بوصفنا مبادرين بالقرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، المتعلق بالهجمات على المدارس والمستشفيات، جميع هذه الهجمات على الأهداف المدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونحث جميع الدول على التوقيع على إعلان المدارس الآمنة.

وتواصل ألمانيا، بالتعاون مع شركائها الدوليين، العمل بجد لكفالة تطبيق القانون الدولي الإنساني لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة. ونشير في ذلك الصدد إلى القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي يذكِّر جميع أطراف النزاعات المسلحة بالامتثال الصارم

للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الدولي لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتكرارا لما ورد في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، أود أيضا أن أشدد على ضرورة المساءلة عن جميع الانتهاكات والاعتداءات في حق الأطفال في النزاعات المسلحة. ويتعين على جميع الدول أن تواصل التصدي للإفلات من العقاب عن طريق تعزيز آليات المساءلة الوطنية والدولية.

وتكرر ألمانيا الإعراب عن ثقتها الكاملة في عمل المحكمة الجنائية الدولية من أجل كفالة المساءلة، فضلا عن دعمها لآليات التحقيق الدولية، مثل تلك التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون رفاه الأطفال في صميم جميع أعمالنا. إننا بحاجة إلى ضمان تمكين الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة من المشاركة في البرامج المجتمعية المستندة إلى نهج حقوق الطفل الذي يكمل آليات المساءلة.

وبالنظر إلى المجموعة الواسعة من التحديات، التي ذكرت بعضها لتوي، فإننا بحاجة إلى استخدام جميع الوسائل والأدوات المتاحة لنا، ولا سيما في الميدان. ويُعهد بجزء كبير من العمل الملموس على الصعيد الميداني بشأن مسألة الأطفال والنزاع إلى مستشاري حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ومع استمرار توحيد مهام الحماية في البعثات الميدانية، تجدد ألمانيا دعوتها للحفاظ على تلك الوظيفة الهامة كدور متميز وإلى تزويد بعثات الأمم المتحدة بالموارد الكافية في ذلك الصدد.

وكما قيل من قبل، نشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا ودورها القيادي في وضع المرشد العملي للوسطاء من أجل حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة. والحقيقة البسيطة هي أن حماية الطفل تتطلب جهود المجتمع الدولي بأسره. ولذلك نرحب أيضا بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث أنشأنا منصب كبير مستشاري حماية الطفل.

وفي الختام، من المهم أن نجدد اليوم التزامنا بتحقيق السلام وإتاحة الخدمات الأساسية والتعليم لجيل كامل من الأطفال الذين يعانون في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الولايات المتحدة، بوصفها الدولة المضيفة للأمم المتحدة، نرحب ترحيبا حارا بصاحبي الجلالة ملك وملكة البلجيكيين في الأمم المتحدة ونيويورك. كما نرحب بكم ترحيبا حارا، السيد الوزير، ونشكركم على ترؤسكم مجلس الأمن اليوم. وكذلك نشكر نائب وزير خارجية إندونيسيا ونائب وزير خارجية إستونيا على وجودهما هنا اليوم.

وربما لا توجد مجموعة من الناس تضررت أكثر من غيرها من غياب السلم والأمن من الأطفال. فهم الأضعف بيننا في معظم الحالات. ولذلك فإننا نقدر تقديرا عميقا الجهود التي تبذلها بلجيكا لتسليط الضوء على حماية الطفل على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات المتعلقة بسورية وبورما والسودان، ومن خلال رئاستها لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح منذ العام الماضي.

وكذلك نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمفوض شرقي والسيدة بيكر على إحاطاتهم اليوم. وبالأمس أشارت السفيرة كرافت (انظر S/PV.8717) إلى أن الكيفية التي نخصص بها وقتنا تحدد ما نعتبره مهما، ويؤكد وجودهم هنا اليوم أهمية إدراج مسألة الأطفال والنزاع المسلح في مناقشتنا بشأن عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات. ونحن نشكرهم على ذلك.

كما أعاد المجلس التأكيد على أهمية القيام بذلك في آب/أغسطس ٢٠١٩ (انظر S/PV.8591)، وكذلك فعل الأعضاء والعديد من القرارات والبيانات الرئاسية منذ عام ١٩٩٩. وفي آب/أغسطس، أكدنا من جديد على أن من يعانون أكثر من غيرهم في الحرب هم في كثير من الأحيان الأطفال، وأن

مناقشاتنا بشأن النزاع المسلح لا يمكن أن تتجاهل الآثار المدمرة للحرب عليهم. ويحدونا الأمل في أن يزداد تواتر اجتماعات الفريق العامل التابع للمجلس، وأن يتعزز تعاون الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا مع أطراف النزاعات المسلحة ودعوتها.

والاجتماعات المستمرة وخطط العمل الموقع والإحاطات، مثل إحاطة اليوم، ستساعد جميعها على إحراز التقدم اللازم. وينبغي لنا أن نعتبر وحدة المجلس بشأن هذه المسألة فرصة لحماية الأطفال من النزاعات المسلحة على نحو أفضل. ويمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي – من خلال التعاون مع الجماعات المسلحة وبناء الثقة وتقديم بدائل للعنف، كما تسمح به ولايتنا – إفساح مجالات جديدة للسلام المستدام. ويقر اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/3 اليوم بذلك تحديدا.

وكما نرى في البلدان في جميع أنحاء العالم، فإن النزاع يمنع الأطفال من تحقيق إمكاناتهم ويثقل كاهلهم بأعباء لا ينبغي أن يتحملها أي إنسان حديث السن. فعلى سبيل المثال، لم يعرف معظم الأطفال في جنوب السودان السلام قط – وإنما فقط خطر العنف والاختطاف والانتهاك. وقد أتاح وقف العنف السياسي مجالا للدعوة، بما في ذلك خطة العمل الموقعة الأسبوع الماضي. غير أن أفضل حماية للأطفال في جنوب السودان لن تأتي من خطة عمل، بل تأتي من جلوس الرئيس كير والسيد مشار والتفاوض على سلام دائم. واليوم، ندعو قادة جنوب السودان إلى أن يضعوا خلافاتهم جانبا أخيرا وأن يولوا الأولوية لآمال أطفال أمتهم.

وفي كولومبيا، تشعر الولايات المتحدة بالجزع إزاء استمرار الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال. ومع ذلك، فإن الاتجاهات الأخيرة تبعث على التفاؤل، إذ أن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، وتسريح القوات المسلحة الثورية لكولومبيا يؤديان بوضوح إلى تحسين الظروف لشباب الأمة. وفي خضم التداعيات الإقليمية للأزمة في فنزويلا، نشيد كذلك بجهود الرئيس دوكي ماركيس لحماية الأطفال واللاجئين الفنزويليين، بسبل منها منح الجنسية للمولودين في كولومبيا.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت جهود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تخليص الأطفال المقاتلين من الجماعات المسلحة إلى توقيع اتفاقات لنزع السلاح والتسريح.

ويبدو أن تفاعل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى توفر خطط علم لحماية الأطفال، يحقق التقدم نفسه في مجالي التعليم والتغيير.

وبالإضافة إلى الحالات القطرية المدرجة في خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، يساورنا الشعور بالقلق العميق أيضا لعدم تمكن ما لا يقل عن ٦٠٠ ٠٠٠ طفل في الكاميرون من الذهاب الآمن إلى المدارس الواقعة في المناطق الناطقة بالإنكليزية في البلد لأكثر من ثلاث سنوات. وذلك تذكير صارخ بضرورة استمرار الوساطة لمنع وقوع الأطفال فريسة لدورات العنف المميتة مرة أخرى.

وإن من واجب المجلس أن يتحدث باسم الأطفال الذين هم مستقبلنا وأملنا. ولا بد من اتخاذ إجراءات فعالة لكي يتسنى بناء مستقبل أكثر سلامة ورخاء لجميع الأطفال. وذلك ما يعطي أهمية بالغة لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ونحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا لمناقشة تنفيذها اليوم.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٥٠